

على الخلاف

«أوجيه إنترناشيونال» إلى الإفلاس؟

بعد الحديث عن سعيه إلى توظيف السيولة من شركة «أوجيه توكوم» التي يملكها (عبر «سعودي أوجيه»)، والتي تملك 55 في المئة من شركة «تورك تيليكوم» المشغلة لخطوط الهاتف الثابت والمالكة لـ 81 في المئة من ثالث أكبر مشغل للخطوط الخلوية في تركيا، نشرت وكالة «بلومبيرغ»، مقالاً قبل 5 أيام، كشفت فيه أن «تورك تيليكوم تخلت عن دفع مبلغ كبير من المال كان يفترض أن تسدده في أيلول الماضي. وتبلغ قيمته 290 مليون دولار، وهو دفعة من ضمن قرض كبير تبلغ قيمته 4,7 مليارات دولار». وكانت الشركة قد سددت حوالي 500 مليون دولار، قبل أن تعجز عن دفع ما توجب عليها في أيلول. ونقل الموقع عن مسؤولين في «تورك تيليكوم» أن «المفاوضات بين الشركة والجهات الدائنة، وهي بنوك تركية ودولية، مستمرة لضمان الإنفاق على حل برضي جميع الأطراف». وأشار الموقع إلى أن «عدم قدرة الشركة على دفع الديون يعود إلى تراجع الليرة التركية أمام الدولار»، وأنه «سيجري تعيين لجنة تنسيق من البنوك لقيادة المفاوضات بين الشركة ودائنيها». هذا التقرير يكشف أن الأصول التي كان يُقال إن الحريري يمكنه الاعتماد عليها لتسوية أزمته المالية، هي بدورها مثقلة بالديون. والأمر لا يقتصر على «تورك تيليكوم» إذ يشمل أيضاً شركة «سيل سي» للاتصالات الخلوية في جنوب أفريقيا (ثالث أكبر مشغل للخطوط الخلوية في جنوب أفريقيا)، المملوكة أيضاً لـ «أوجيه تيليكوم»، التي كُلفت شركة «غولدمان ساكس» بتحديد قيمة حصتها في «سيل سي»، بانتظار السعر المناسب. وترزح الأخيرة تحت دين قيمته نحو 178 مليون دولار. كذلك نشر موقع «فرانس 24» تحقيقاً موسعاً أول من أمس عن «تراجع

أعطيت الشركة مهلة حتى آذار المقبل لتأمين زبون غير «سعودي أوجيه»!

أخيراً يده على الشركة، عبر مشرف قانوني لمتابعة الأوضاع من الداخل». ووفق المعلومات فإن «الشركة ليس في استطاعتها تأمين رواتب سوى لشهر واحد فقط»، ما دفع بالقضاء إلى «توجيه نوع من الإنذار للشركة يطلب اليها فيه البحث عن زبون غير (سعودي أوجيه) للتعاون معه». وقد «أعطيت الشركة مهلة حتى آذار المقبل لتأمين جهات تتعاون معها، وإلا فإن عليها أن تعلن إفلاسها». وحتى ذلك الوقت «ستتولى الدولة الفرنسية دفع الرواتب من صندوق التأمين الخاص بالموظفين». وبحسب مصادر الشركة فإن التحذير دفع المشرفين على المؤسسة إلى وضع الموظفين داخلها في صورة ما يحصل، في مقابل طمانتهم إلى وجود خيارات أمام الشركة يمكن اللجوء إليها لتحسين الأوضاع، وأبرزها أن «للشركة ديوننا في السوق ستحاول استردادها، يقال إنها تبلغ 50 مليون يورو مترتبة على شركة سعودي أوجيه وحدها». الأمر الذي أثار الاستغراب، إذ كيف يُمكن تحصيل الديون من شركة تعاني أزمة مالية كبيرة؟! من جهة أخرى، وفيما طرحت أسئلة عدة عن الزيارة التي قام بها الرئيس الحريري إلى تركيا أخيراً، ومدى ارتباطها بالنسق الاقتصادي المتعلق بشركة الاتصالات التي يملكها،

تولد كل مخططات المشاريع التي تنفذها شركة «سعودي أوجيه» في المملكة العربية السعودية. ترسل مخططات المشاريع إلى المملكة ودول الخليج الأخرى، لتوضع موضع التنفيذ. ومع دخول شركة «سعودي أوجيه» المملوكة من الرئيس سعد الحريري نفقاً مالياً وإدارياً مظلماً، وتوقف مشاريعها نتيجة الشح المالي والفساد الإداري الذي أصابها، انعكس ذلك على الشركة في فرنسا التي ظلّت حتى وقت قريب، وعلى عكس الشركة في السعودية، تدفع الرواتب والمخصصات والمصاريف وفق القانون الفرنسي. لكنها سرعان ما دخلت هي الأخرى في النفق ذاته، ما وضعها في عجز مالي استدعى من القضاء الفرنسي التدخل. وعلمت «الأخبار» أن «القضاء الفرنسي وضع

تكدد الأزمات المالية التي يعاني منها الرئيس سعد الحريري لا تنتهي. التعثر الذي أصاب شركة «سعودي أوجيه»، باغ ويتمدّد. ووصل إلى «أوجيه إنترناشيونال» في فرنسا التي باتت مهددة بالإفلاس. كما أنه أصاب الشركات التي كان يعوّل عليها لبيع أسهمها واستخدام الأموال في التخفيف من حدة ما تعاني منه الامبراطورية الأم. فالديون تثقل شركة الاتصالات التركية التي دخلت مرحلة العجز عن السداد. يبدو أنه لم يبق للحريري سوى سهم البنك العربي كاصول قابلة للتسيك. وبحسب مصادر مقربة من الحريري، فإن هذه الأزمة الخائفة هي التي قادته إلى الرياض أمس. وستدفعه إلى زيارة تركيا قبل نهاية الشهر الجاري

ميسمرزق

في مدينة سانت كوين، القريبة من العاصمة الفرنسية باريس، على طريق غير رئيسي، تلفت انتباه المارة مبان حديثة وفخمة مقارنة

بالمحيط المعماري المتواضع. إنها مباني «أوجيه إنترناشيونال»، فخر مؤسسات آل الحريري، التي وضع لها الرئيس الراحل رفيق الحريري الحجر الأساس، ولكنه لم يدشنها بعدما سبقه القدر. داخل هذه المباني،

أوجيه تعرض حصتها في البنك العربي للبيع

أكدت وكالة «رويترز» أمس أن شركة «سعودي أوجيه» تجري محادثات مع مشتريين محتملين لبيع حصتها من أسهم البنك العربي، البالغة نحو 21 في المئة من أسهم المصرف. ولفتت إلى أن «المشتريين المحتملين من السعودية والشرق الأوسط بدأوا يتفاوضون على الصفقة التي قد تحقق أكثر من مليار دولار لمجموعة الإنشاءات المتعثرة. ومن بين المهتمين بشراء حصة في البنك العربي، عائلة الحكير السعودية».

وكانت «الأخبار» قد كشفت أن مالك «سعودي أوجيه»، الرئيس سعد الحريري، يفاوض للإبقاء على جزء كبير من أسهمه في الشركة مقابل تخليه عن قسم من أسهمه في البنك العربي، وذلك في إطار المفاوضات التي كان يجريها مع السعودية للخروج من أزمة الشركة المتراكمة.

(الأخبار)



تقرير

ريفي يفرض إيقاعه على «مستقبل» البقاع: التحالف مع مراد أو خسارة

«حزب الاتحاد» الذي يرأسه مراد، إذ تشير إلى أن «ريفي أحدث انتفاضة داخل تيار المستقبل، ولا تأثير له بين جمهورنا، ومن سيلحق به هم من المحسوبين على الحريري». مصدر بقاعي مقرب من ريفي أكد لـ «الأخبار» أن الأخير ماضٍ في تنفيذ ما أعلن عنه، و«عملية درس أسماء المرشحين عن المقعدين السنخيين في قضايي البقاع الغربي وراشيا توشك على الانتهاء». وأوضحت أن «هناك أسماء في البقاع الأوسط يجري العمل على تذليل العقبات أمامها». ولفت المصدر إلى أن «الخيارات مفتوحة أمام ريفي للتحالف مع القوى والتيارات الإسلامية». أوساط «المستقبل» في البقاع الغربي تتحدث عن خيارات عدة لمواجهة ريفي، لكن شرطها الأساس استمرار الحراك الحالي وعدم تأجيل المؤتمر العام للتيار كما أوحى بعض القادة المركزيين، «بل على العكس، المطلوب عقد المؤتمر سريعاً ووضع خطة عمل لحماية التيار من النهش الذي يتعرض له».

يوشك ريفي على الانتهاء من درس أسماء المرشحين عن البقاع الغربي وراشيا

«الجمهور الذي يعوّل عليه ريفي هو جمهورنا وبالتالي لن يخذلنا». وهنا، بحسب المصادر، بيت القصيد. إذ إن «جمهورنا هو ما يعوّل عليه ريفي لا جمهور خصومنا، ما يعني أنه في كل الحالات سيقاسمنا هذا الجمهور، ما قد يؤدي إلى خسارتنا من دون أن يربح هو بالضرورة»، مشيرة إلى أن الفوز المستقبلي في البقاع الغربي في الانتخابات السابقة كان بفارق لا يتعدى الـ 1500 صوت «عندما كان الرّخم المالي في أوجه». وهذا ما يؤكد أيضاً قادة في

الانتخابات المقبلة أمام مراد وقوى 8 آذار. إذ إن ريفي سيغرف من «صحن» المستقبل لا من «صحن» خصومه، وسيستثمر خطابه في بيئة «الحريريين المعترضين على سياسة الرئيس الحريري». وهذا الاستثمار بدأ يطل برأسه في البقاعين من خلال «حج» بعض المفاتيح الانتخابية والعائلية إلى دارة وزير العدل في عاصمة الشمال، والترويج لخطابه المتشدد في أوساط «متشدد» المستقبل والجماعات الإسلامية والسلفية. إذ يعوّل هؤلاء على ريفي وريئاً سياسياً لمشروع الحريري الأب، «بعدهما صلّ الأبن طريق والده» على حد تعبير أحد الفعاليات المحسوبة على وزير العدل. المصادر نفسها تشير إلى أن القيادة المركزية تدرك أن مواجهة ريفي ستفرض عليها خيارات لم تكن في حساباتها، رغم محاولات النائب الجراح التقليل من تأثير ريفي لقطع الطريق على التحالف مع مراد، وبالتالي ضمان بقائه في مقعده النيابي. إذ يُنقل عن الجراح قوله أمام قادة التيار في بيت الوسط إن

وعرسال، ولقطع الطريق على الوزير المستقبل الذي حاول استثمار قضيتي موقوفي خلية سعدنايل ومفتي راشيا السابق الشيخ بسام الطراس. وقد طمأن الحريري في ما يتعلق بالقضية الأولى بأن التيار يعمل مع القوى الأمنية والقضائية للأفراج عن غير المتورطين. أما في ما يتعلق بتوقيف الطراس، فدعا رجال الدين وفعاليات البقاع إلى وقف إثارة القضية، «لأنه قد يكون متورطاً». وتشير المصادر إلى أن «التيار الريفي» تمكّن من التمدد بقاعاً عبر عدد من المفاتيح العائلية والفعاليات السياسية والاجتماعية التي همّشها «المستقبل» في السابق، ما يضع التيار الأزرق، في حال إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، أمام خيارين: تجاوز مواقف بعض صقوره كالنائب جمال الجراح والتحالف مع رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبد الرحيم مراد، صاحب الثقل الشعبي والخدماتي في المنطقة، بما يكرس المصالحة التي جرت بينه وبين الرئيس سعد الحريري؛ أو مواجهة خسارة

اسامة القادري

فرضت «ظاهرة» وزير العدل المستقبل أشرف ريفي إيقاعها على حركة تيار المستقبل في البقاع، الخزان الشعبي الثاني للتيار الأزرق بعد الشمال، في وقت تتهايم منسقيات القرى والبلدات البقاعية لمؤتمرات مناطية لاختيار ممثلها إلى المؤتمر العام. الإرباك مرده إعلان «اللواء المتورد» نيته خوض الانتخابات النيابية في كل مناطق انتشار التيار في لبنان، و«الصدى الإيجابي» الذي يجده خطابه في أوساط «المتشددين المستقبليين» وبين أنصار الحركات السلفية. «الوجه الإيجابي» لهذا الإرباك تمثّل في تصاعد الحراك المستقبلي عبر إعادة التواصل مع كل مناصر وصديق ومعترض. وزيارة الأمين العام للتيار أحمد الحريري إلى البقاع، نهاية الأسبوع الماضي، جاءت في هذا السياق. فهي، بحسب مصادر مستقبلية، جرت بعدما طلب الحريري تقريراً مفصلاً عن مناصري ريفي في البقاعين الغربي والأوسط